

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

توقف الشراكة المتعلقة بتمويل و إنجاز برنامج تأهيل الشبكة الطرقية بإقليم

اليوسفية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر ضعف و تردي الشبكة الطرقية بإقليم اليوسفية، من أبرز مظاهر التهميش التي يعاني منها في مختلف المجالات، و قد استبشرت كل مكوناته خيرا بعد الوصول إلى اتفاق نهاية سنة 2014، نتج عنه شراكة ثلاثية، قدرت قيمتها بـ 114 مليون درهم، بين كل من وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك (65٪)، و جهة دكالة عبدة سابقا (20٪)، و المجلس الإقليمي باليوسفية (15٪)، تقضي بدراسة و إنجاز 136,5 كيلومتر من الشبكة الطرقية بالإقليم، موزعة كما يلي:

1. توسيع و تقوية الطرق الإقليمية رقم: 2341، 2322، 2317.

2. تقوية الطرق الإقليمية رقم: 2341، 2335، 2333، 2327.

3. تكسية الطريق الإقليمي رقم: 2341.

عقدة الشراكة و إشكالية تجميدها تتعلق بمبدأ استمرار المرفق العمومي، و عليه، يستوجب علينا، السيد الوزير، الدفع بكل الأطراف لاحترام بنود الشراكة، وذلك من خلال التزام المجلس الجهوي لمراكش آسفي بالتزامات و تعهدات المجلس السابق لجهة دكالة عبدة، بقبوله لتمويل حصته من هذه الشراكة و التي حددت في (20٪) أي ما يعادل 22,80 مليون درهم، هذا المبلغ هو عبارة عن قرض ممنوح من طرف صندوق التجهيز الجماعي (FEC).

كما نرفع إلى علمكم، أن الشراكة تم التصديق عليها و إمضاءها من طرف جل المتدخلين، و خاصة وزارة التجهيز و النقل، المساهم الأول في هذا المشروع، فيما استثنيت كلا من وزارتك و وزارة الاقتصاد و المالية بالنظر للإشكال السالف الذكر، لذلك أسألكم السيد الوزير المحترم :
-عن الإجراءات التي ستخذونها قصد إحياء الاتفاقية و المصادقة عليها، و بالتالي إعادة بعث مشروع مهم، سيكون حتما آلة من آليات فك العزلة عن مجموعة من جماعات الإقليم، و رافعة من رافعات تنميتها المجالية ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

